

وزارة الصناعة والتجارة الخارجية

الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية

قرار وزارى رقم ٤ لسنة ٢٠١٣ «بالتفويض»

باعتماد الحساب الختامى للغرفة التجارية لمحافظة الفيوم

عن العام المالى ٢٠١١

مدير عام شئون الغرف التجارية المفوض فى بعض الاختصاصات بقانون الغرف التجارية

بعد الاطلاع على المادة (٣٢) من القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ بشأن الغرف التجارية وتعديلاته ولائحته التنفيذية ؛

وعلى القرار رقم ٢٩٩ لسنة ٢٠١١ الصادر من المجلس الأعلى للقوات المسلحة ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٣٩٩ لسنة ١٩٨٦ بشأن اللائحة المالية لقانون الغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ١٥٠ لسنة ٢٠٠٨ بشأن اعتماد اللائحة الداخلية

للعاملين بالغرفة التجارية لمحافظة الفيوم ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٨٧٠ لسنة ٢٠١٢ بشأن التفويض فى بعض الاختصاصات ؛

وعلى ما قرره مجلس إدارة الغرفة التجارية لمحافظة الفيوم جلسة ٢٩/٨/٢٠١٢

باعتماد الحساب الختامى للغرفة عن العام المالى ٢٠١١ ؛

وعلى مذكرة إدارة الموازنات والحسابات الختامية المؤرخة ١٧/١/٢٠١٣ ؛

قرر:

مادة ١ - اعتماد الحساب الختامى للغرفة التجارية لمحافظة الفيوم عن العام المالى ٢٠١١

حيث بلغت جملة الإيرادات للغرفة مبلغ ٤٩, ٢٠١٦٨٠ ج (فقط مليون ومائة وستة عشر ألفاً

وثمانمائة وجاهان اثنان وتسعة وأربعون قرشاً لا غير) ، وبلغت جملة المصروفات

مبلغ ٩٣١٩٧٣, ٤٠ ج (فقط تسعمائة وواحد وثلاثون ألفاً وتسعمائة وثلاثة وسبعون جنيهاً

وأربعون قرشاً لا غير) ، وبلغت زيادة الإيرادات عن المصروفات مبلغ ١٨٤٨٢٩,٠٩ ج (فقط مائة وأربعة وثمانون ألفاً وثمانمائة وتسعة وعشرون جنيهاً وتسعة قروش لا غير) أضيفت إلى الاحتياطى العام الذى بلغ فى ٢٠١١/١٢/٣١ مبلغ ٢٣٢٦١٦٤,٢٣ ج (فقط مليونان وثلاثمائة وستة وعشرون ألفاً ومائة وأربعة وستون جنيهاً وثلاثة وعشرون قرشاً لا غير) .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية .

تحريراً فى ٢٠١٣/١/١٧

المفوض فى بعض الاختصاصات

بقانون الغرف التجارية

١ / آمال السلاهموني